

Distr.: General  
22 November 2021  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الستون

16-7 شباط/فبراير 2022

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

## الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

### تقرير الأمين العام

#### موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 9/2021 من أجل تحسين فعالية عمل هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها وصلاتها بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ويتضمن التقرير، الذي أُعد في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، استعراضاً مستكملاً لآثارها الاجتماعية الاقتصادية في أفريقيا وما قبلها في الآونة الأخيرة من استجابات البلدان الأفريقية وشركائها، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة. ويعرض التقرير التقدم المحرز في ضمان التنفيذ المنسق لخطة عام 2030 وخطة عام 2063، فضلاً عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل إعادة بناء أفريقيا بشكل أفضل في مرحلة ما بعد الجائحة. وترد توصيات سياساتية لتحقيق تعافٍ مستدام في أفريقيا.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* E/CN.5/2022/1

151221 101221 21-17158 (A)



## أولا - مقدمة

1 - وفرت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في عام 2001، رؤية وإطاراً سياسياً لتحقيق التنمية في أفريقيا وإدماجها في الاقتصاد العالمي. ومنذ ذلك الحين، وجدت أهداف الشراكة صداها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، مما أسفر عن توليد المزيد من الزخم للعمل من أجل أن تكون أفريقيا شاملة للجميع ومزدهرة بعمها السلام ولا يترك فيها أحد خلف الركب. ويتضمن هذا التقرير، الذي أعد في سياق أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، معلومات مستكملة عن آثارها الاجتماعية والاقتصادية الضارة في أفريقيا، بما في ذلك استمرار تفاقم الفقر وانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة، يليها عرض لاستجابات البلدان الأفريقية وشركائها، لا سيما تدابير الحماية الاجتماعية التي ساعدت في الحد من أثر الجائحة على المدى القصير. وفي الختام، يسلط التقرير الضوء على التقدم المحرز في ضمان التنفيذ المنسق لخطة عام 2030 وخطة عام 2063، فضلاً عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل إعادة بناء أفريقيا بشكل أفضل في مرحلة ما بعد الجائحة، بما في ذلك ضمان إمكانية الحصول على اللقاحات بشكل عادل ومنصف.

## ثانياً - الآثار الاجتماعية الاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

2 - لا يزال الركود الذي شهده العالم في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 يؤثر سلباً على البلدان الأفريقية من النواحي الصحية والاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى هدر المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس وعرقلة إحرار تقدم في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وإن الانخفاضات الحادة في الإيرادات المتأتية من صادرات السلع الأساسية والسياحة وتدفعات رأس المال والتحويلات، فضلاً عن مستويات الديون التي لا يمكن تحملها، لا تؤثر سلباً على توقعات أداء الاقتصادات الأفريقية فحسب، بل تؤدي إلى تفاقم ضعف سكانها في مواجهة الصدمات المناخية. وتواجه البلدان الأفريقية التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات الغذائية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، التحدي الإضافي المتمثل في ضمان الأمن الغذائي خلال الأزمة.

## ألف - الصحة<sup>(1)</sup>

3 - يلزم إيجاد نظام رعاية صحية قوي وقادر على الصمود والاستجابة من أجل التصدي بفعالية وكفاءة لأزمة صحية مثل الجائحة الحالية. كما أن توافر المياه النظيفة والنظافة الصحية والمرافق الصحية أساسية لحماية صحة الناس ورفاههم، لا سيما في أوقات تفشي الأمراض المعدية. وكان نظام الرعاية الصحية في أفريقيا يواجه تحديات هائلة حتى قبل بداية الجائحة. فلا يوجد في المنطقة سوى طبيب واحد

(1) انظر World Health Organization (WHO), *World Health Statistics 2021: Monitoring Health for the SDGs* (Geneva, 2021); WHO, *SCORE for Health Data Technical Package: Global report on health data systems and capacity* (Geneva, 2021); <https://who.maps.arcgis.com/apps/dashboards/0c9b3a8b68d0437a8cf28581e9c063a9>; <https://papersmart.uneca.org/meeting/302/document/2147>; <https://www.afro.who.int/news/less-10-african-countries-hit-key-covid-19-vaccination-goal>; <https://africacdc.org/covid-19-vaccination/>; <https://www.who.int/southeastasia/health-topics/immunization/covid-19-vaccination>; و [https://ais.paho.org/imm/IM\\_DosisAdmin-Vacunacion.asp](https://ais.paho.org/imm/IM_DosisAdmin-Vacunacion.asp).

لكل 3 619 شخصًا وأخصائي واحد في مجال التمريض والقبالة لكل 973 شخصًا وتعتمد المنطقة اعتمادًا كبيرًا على الواردات من منتجاتها الطبية والصيدلانية. وبلغ متوسط النسبة المئوية الوطنية للإنفاق الحكومي المحلي على الصحة في المنطقة 7 في المائة في عام 2018. ويُسجل أقل من نصف المواليد و 10 في المائة فقط من الوفيات سنويًا بسبب الافتقار إلى نظم للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية تعمل بشكل جيد. وعلاوة على ذلك، كان معدل الوفيات المرتبطة بمياه الشرب غير المأمونة والمرافق الصحية غير الآمنة وقلّة النظافة الصحية أعلى بأربع مرات في المنطقة من المتوسط العالمي المسجل في عام 2016.

4 - وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021، كانت القارة قد شهدت ما مجموعه 8 500 000 حالة مؤكدة تقريبًا وأكثر من 217 000 حالة وفاة مسجلة ناجمة عن كوفيد-19. وكانت خدمات الرعاية الصحية اللازمة نتيجة للجائحة، وهي الاختبارات ومعدات الوقاية ومرافق العزل وأسرة وحدات العناية المركزة وأجهزة التنفس الاصطناعي والعلاج، قد أثقلت كاهل نظم الرعاية الصحية العامة التي تتحمل بالفعل عبئًا يفوق طاقتها والتغطية الصحية غير الكافية أصلاً، مما أدى إلى تعطيل توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية. وكانت النساء الأكثر تأثرًا بمحدودية فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الرعاية قبل الولادة والولادة المأمونة. ويمكن أن تؤدي متحورات الفيروس الجديدة إلى إطالة أمد هذه الحالة المزمنة وتفاقمها ما لم تتجاوز وتيرة عمليات توزيع اللقاحات درجة انتقال عدوى الفيروس. وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021، كانت القارة قد لفتت 6 في المائة فقط من سكانها بالكامل (77 مليون شخص)، مقارنة بنسبة 25 في المائة في جنوب شرق آسيا وحوالي 50 في المائة في منطقة البحر الكاريبي.

## باء - النمو الاقتصادي والعمالة والتجارة<sup>(2)</sup>

5 - بعد انكماش اقتصاد أفريقيا بنسبة 3,5 في المائة في عام 2020، من المتوقع أن ينمو بنسبة 3,6 في المائة فقط في عام 2021، مقارنة بنسبة 5,4 في المائة في مناطق العالم الأخرى، بسبب عدم كفاية الحيز المالي لحفز النمو والبطء الشديد في عملية توزيع اللقاحات، الأمر الذي يعرض المنطقة لسلاسل جديدة من فيروس كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال حالة المديونية صعبة بالنظر إلى أنه من المتوقع أن ترتفع مستويات الديون بشكل حاد، حيث أن 17 بلدًا تعاني من حالة مديونية حرجة أو معرضة بشدة لمواجهة مثل هذه الحالة. ولن تتمكن معظم البلدان الأفريقية من استعادة مستويات ما قبل الجائحة حتى عام 2022. فعلى سبيل المثال، كان العديد من الاقتصادات على طريق الانتعاش في النصف الأول من عام 2021، بما في ذلك جنوب إفريقيا، التي كانت تتعافى بشكل أسرع مما كان متوقعًا، إلى أن انتشر فيها متحور دلتا. وأدت القيود التي فرضتها الحكومات من جديد إلى تعطيل النشاط الاقتصادي بشدة

(2) انظر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم حتى منتصف عام 2021"، أيار/مايو 2021؛ International Monetary Fund, *Regional economic outlook: sub-Saharan Africa – navigating a long* و Economic Commission for Africa, "Waving or drowning: The *pandemic*" (Washington, D.C., 2021) و World Bank, *Africa's Pulse*, vol. و "impact of the COVID-19 pandemic on East African trade", 2021 Economic Commission for Africa, "Survey of impact of COVID-19 on African و 94 (October 2021) و *World Employment and Social* و International Labour Organization (ILO) و "Trade Finance", 2020 *Outlook: Trends 2021* (Geneva, International Labour Office, 2021) و <https://www.uneca.org/stories/eca-sro-sa-accompanies-the-launch-of-the-report-on-developing-a-financing-model-for-msme-in>.

في العديد من القطاعات وإبطاء وتيرة الانتعاش. وكان ما يقرب من 20 في المائة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تمثل 37 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة دون الإقليمية، يعاني من فرض شكل من أشكال القيود المشددة خلال الربع الثالث من عام 2021.

6 - وقبل تفشي الجائحة، كانت أفريقيا تواجه بالفعل نقصا كبيرا في فرص العمل اللائق، انعكس في معدلات البطالة المرتفعة بين الشباب في شمال إفريقيا وانتشار الفقر والعمل غير الرسمي في صفوف العمال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأثرت تدابير احتواء الجائحة كذلك على اقتصادات أفريقيا وسوق العمل فيها وتسببت في حدوث 17 مليون فجوة في الوظائف في عام 2020، أي خسارة ما صافيه 4 ملايين وظيفة مقارنة بعام 2019 و 13 مليون وظيفة ضائعة كانت ستضاف إلى عدد الوظائف في المنطقة، لو لم تحدث الجائحة. ومن بين العمال الذين حافظوا على عملهم، عانت النساء من انخفاض أكبر في ساعات العمل مقارنة بالرجال. وتتأثر النساء بشكل غير متناسب بالآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 بسبب الزيادة في مقدار الوقت الذي يقضيه في التعليم المنزلي وكمقدمات للرعاية. وأدت أزمة كوفيد-19 أيضًا إلى زيادة نسبة العمال الذين يعيشون في فقر مدقع، مما أدى إلى حدوث بعض التراجع في التقدم المحرز في الحد من الفقر في إفريقيا. واستشرافا للمستقبل، من المتوقع أن تنمو العمالة بمقدار 18 مليون و 19 مليون وظيفة في عامي 2021 و 2022، على التوالي.

7 - وبالنظر إلى هشاشتها، فإن المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي تمثل الغالبية العظمى (حوالي 90 في المائة) من جميع المؤسسات التجارية وتعمل أساسا في القطاع غير الرسمي في القارة، قد تضررت بشدة من جراء التداعيات الاقتصادية للجائحة. ونظرا إلى أن القطاع غير الرسمي هو المصدر الرئيسي للعمالة في جميع أنحاء أفريقيا (أكثر من 80 في المائة)، فقد أدى إغلاق هذه المؤسسات إلى خسائر هائلة في الوظائف وانخفاض في إنفاق المستهلكين.

8 - وإدراكا منها لأن المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لديها القدرة على المساهمة بدرجة كبيرة في تعزيز العمالة والنمو الاقتصادي، مع الحد من الفقر وعدم المساواة في الوقت نفسه، اتخذت البلدان الأفريقية وشركاؤها الدوليون خطوات لدعم تلك المؤسسات. وعندما تكون هذه المؤسسات قائمة على الابتكار، يمكنها أن تكون حافزا للتحوّل الهيكلي؛ وبالتالي فإن ازدهار اقتصادات إفريقيا يعتمد على نجاحها في تحقيق انتعاشها. فعلى سبيل المثال، أطلقت إسواتيني مؤخرا، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري والمكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، نموذجا مبتكرا وشاملا وجامعا للتمويل من أجل حفز النمو المستدام للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كي ينتعش الاقتصاد المحلي بسرعة وبشكل أفضل بعد الجائحة.

9 - وفي عام 2020، تقلصت تجارة أفريقيا مع بقية العالم نتيجة للجائحة. وفي النصف الأول من العام، بلغ إجمالي تدفقات رأس المال الخارجة من أفريقيا 5 بلايين دولار، الأمر الذي أدى إلى إجهاد المصارف الأفريقية، وأثر بالتالي على أنشطتها في مجال تمويل التجارة. إلا أن تدفقات رأس المال الداخلة استؤنفت في تموز/يوليو 2020 وبلغت ما يقرب من 4 بلايين دولار خلال النصف الثاني من العام. وبالإضافة إلى ذلك، انتعشت في العديد من البلدان تدفقات التحويلات المالية، وهي أكبر مصدر للدخل الأجنبي، وازدادت أسعار وتجارة السلع الأساسية في أفريقيا، نتيجة الآثار غير المباشرة المترتبة على تحسن الاقتصاد العالمي، الذي كان أسرع مما كان متوقعا.

10 - ومن المتوقع أن يكون لجائحة كوفيد-19 آثار طفيفة على التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. وفي بلدان جماعة شرق إفريقيا مثلاً، أظهرت التجارة داخل المنطقة مرونة أكبر مقارنة بالتجارة خارج نطاق الجماعة. فعلى سبيل المثال، تسارعت الصادرات الكينية إلى أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا في جماعة شرق إفريقيا في عام 2020. وينبغي للبلدان الأفريقية اغتنام الفرصة لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تنفيذًا كاملاً، الأمر الذي قد يمكّن من إنشاء واحدة من أكبر مناطق التجارة الحرة في العالم، وبالتالي يحمل في طياته وعدًا بتيسير النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في جميع أنحاء القارة.

### جيم - الفقر وعدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي<sup>(3)</sup>

11 - قبل عام 2020، أحرزت أفريقيا تقدماً طفيفاً في مجال الحد من الفقر. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفض معدل الفقر المدقع بمقدار نصف نقطة مئوية فقط سنوياً بعد عام 1990، حيث ظل مرتفعاً عند نسبة 40,4 في المائة في عام 2018. وأدت الجائحة إلى هدر المكاسب الصغيرة التي تحققت، ونتيجة لذلك فإن أفريقيا لا تسير على المسار الصحيح للقضاء على الفقر بحلول عام 2030 و 2063، وفقاً لخطة عام 2030 وخطة عام 2063، على التوالي. وفي عام 2020، ارتفعت معدلات الفقر لأول مرة منذ 20 عاماً، مما أدى إلى وقوع 97 مليون شخص إضافي في براثن الفقر المدقع في جميع أنحاء العالم، من بينهم 23 مليون شخص، أو 24 في المائة، يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي عام 2021، بينما تشير الإسقاطات إلى احتمال انخفاض العدد الإضافي للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، من المتوقع أن يرتفع ذلك العدد بنسبة 2,5 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ونسبة 4,1 في المائة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تؤدي الجائحة إلى تقيض التقدم المحرز في الحد من الفقر المتعدد الأبعاد في أفريقيا بسبب تأثيرها الشديد على اثنين من مؤشراتهما، هما التغذية والالتحاق بالمدارس. ونظراً إلى خطر تواصل انتشار الجائحة لفترة طويلة وعدم كفاية الحيز المالي المتاح لحفز النمو الاقتصادي، تواجه البلدان الأفريقية الأكثر ضعفاً احتمال ضياع عقد من الزمن من حيث جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر.

12 - كما أدت الأزمة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الموجودة من قبل، سواء داخل البلدان أو فيما بينها، مع ما يترتب عليه ذلك من آثار مجتمعية واقتصادية سيئة للغاية. ونظراً إلى أن الجائحة ألحقت أضراراً أكبر بالفئات ضعفاً داخل البلدان في أفريقيا، فقد أدت الأزمة إلى تفاقم الفجوة ليس فقط بين الأغنياء والفقراء، ولكن أيضاً على نطاق المناطق الجغرافية دون الوطنية، مما قد يؤدي إلى توترات اجتماعية وعدم استقرار سياسي.

13 - وإن حصول الجميع بسرعة على لقاحات كوفيد-19 أمر ضروري لإتاحة استئناف الأنشطة الاقتصادية ومنع أفريقيا من أن تصبح بؤرة الفيروس المقبلة. ومع ذلك، ثمة إجحاف كبير في توزيع لقاحات

(3) انظر <http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/povOnDemand.aspx>; <https://blogs.worldbank.org/>

؛ [opendata/updated-estimates-impact-covid-19-global-poverty-turning-corner-pandemic-2021](https://opendata/updated-estimates-impact-covid-19-global-poverty-turning-corner-pandemic-2021)

و <https://www.afro.who.int/news/fifteen-african-countries-hit-10-covid-19-vaccination-goal>

و <https://www.afro.who.int/news/less-10-african-countries-hit-key-covid-19-vaccination-goal>

و International Telecommunication Union, *Measuring Digital Development: Facts and Figures 2020* (Geneva, 2020)؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم عام 2021: تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية وميسورة الكلفة للجميع (2021).

كوفيد-19 على الصعيد العالمي، حيث يعاني السكان الأفريقيون من نقص أو انعدام فرص الحصول على الحقن المنقذة للحياة. وإن 15 فقط من بين 54 بلدا أفريقيا حققت هدف تلقيح نسبة 10 في المائة من سكانها بالكامل بحلول أيلول/سبتمبر 2021، ومن المتوقع أن تحقق خمسة بلدان فقط هدف تلقيح 40 في المائة بالكامل بحلول نهاية عام 2021، في حال عدم بذل مزيد من الجهود للتعجيل بعملية التلقيح. وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2021، كان 77 مليون شخص فقط، أو 6 في المائة من السكان، قد لقحوا بالكامل في أفريقيا مقارنة بنسبة 65 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل، حيث تتوفر اللقاحات على نطاق واسع.

14 - وتتفشى الجائحة في أفريقيا وسط ارتفاع مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي، وهو ما يعزى إلى الظروف الاجتماعية الاقتصادية والنزاعات والظواهر المناخية القسوى والآفات. وحوالي واحد من كل خمسة أفريقيين، أو 21 في المائة من السكان، عانوا من الجوع في عام 2020، وهو ما يمثل أكثر من ضعف النسبة المسجلة في أي منطقة أخرى وزيادة قدرها 3 نقاط مئوية مقارنة بعام 2019. وبالأرقام المطلق، فإن أكثر من ثلث سكان العالم الذين عانوا من نقص التغذية، أو 282 مليون شخص، كانوا موجودين في أفريقيا في عام 2020، ومقارنة بعام 2019، عانى حوالي 46 مليون شخص آخر في أفريقيا من الجوع. وكانت الزيادة في الفقر والجوع أشد أثرا على أكثر الناس ضعفا. ففي جنوب إفريقيا، على سبيل المثال، أفاد ما يقرب من نصف الأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية، أو 46 في المائة منهم، أنهم كانوا يأوون إلى الفراش جائعين بعد بداية الجائحة، مقارنة بنسبة 34 في المائة على الصعيد الوطني.

15 - وإن معدل انعدام الأمن الغذائي، الذي يتجاوز الجوع لقياس عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على الغذاء المغذي والكافي، أخذ في الازدياد أيضا. وتعتمد غالبية سكان أفريقيا (60 في المائة على الأقل) على الزراعة لكسب الرزق والحصول على الغذاء. ومع ذلك، يتعين على إفريقيا استيراد الغالبية العظمى من أغذيتها (أكثر من 80 في المائة في عام 2018) لأن إنتاجها الزراعي غير كافٍ لتلبية احتياجاتها من حيث الأمن الغذائي. وكان للقيود المفروضة على الحركة وحالات تعطل سلاسل الإمداد والركود الاقتصادي الناجمة عن الجائحة أثر سلبي على إمدادات الأغذية والإنتاج الزراعي وزادت بدرجة كبيرة عدد أولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال تغير المناخ يشكل تهديداً كبيراً للأمن الغذائي والصحة وسبل كسب العيش في أفريقيا. وبالرغم من أن البلدان الأفريقية تسجل أدنى مستوى من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إجمالاً ولل فرد الواحد، فإنها تعاني من أسوأ عواقب تغير المناخ. وتتخذ تلك الآثار شكل حالات جفاف ومجاعة وتصحر ونزوح سكاني كتلك التي حدثت مؤخرا في شرق إفريقيا. وفي عام 2021، أصبحت أفريقيا، بعد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المنطقة التي تعاني من أكبر زيادة (5,4 نقاط مئوية) في انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد. وفي هذا السياق، إن ارتفاع تضخم أسعار الأغذية، اقترانا بانخفاض الدخل، يهدد المكاسب التي تحققت سابقا في مجالات الأمن الغذائي والحد من الفقر والصحة.

## دال - الحصول على التعليم الجيد وفرص التعلم مدى الحياة والتكنولوجيات الرقمية<sup>(4)</sup>

16 - حقق النظام التعليمي في أفريقيا نتائج متباينة، مع تسجيل زيادة في معدلات الالتحاق بالتعليم في جميع مستوياته من مرحلة ما قبل المدرسة إلى مرحلة التعليم العالي، وانخفاض في فرص حصول الجميع على التعليم، ونتائج تعلم ضعيفة. وتعد المهارات المكتسبة مع إتمام التعليم الثانوي بالغة الأهمية في عملية التحول الهيكلي والتصنيع في القارة وفي تحقيق أهداف خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وتشهد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى معدلات الاستبعاد من التعليم، حيث أن أكثر من طفل واحد من كل خمسة أطفال تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و 11 سنة، ومرافقا واحدا من كل ثلاثة مرافقين تتراوح أعمارهم بين 12 و 14 سنة، و 60 في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 سنة غير ملتحقين بالمدارس. وما مجموعه 9 ملايين فتاة و 6 ملايين فتى تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و 11 سنة لن يلتحقوا بالمدرسة على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، في عام 2017، لم يستوف حوالي 88 في المائة و 84 في المائة من الطلاب الحد الأدنى من مستويات الكفاءة في القراءة والرياضيات، على التوالي. وكان أداء الفتيات أفضل من أداء الفتيات سواء في القراءة أو في الرياضيات.

17 - وجاءت تدابير الإغلاق وإغلاق المدارس التي فرضت أثناء الجائحة في وقت كانت فيه مدارس عديدة مغلقة بالفعل منذ شهور بسبب النزاعات وانعدام الأمن والكوارث الطبيعية في أفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل، وأدت إلى تفاقم الحالة الصعبة أصلا. ومنذ بداية جائحة كوفيد-19، لم يتمكن أكثر من 330 مليون متعلم من جميع المستويات وأكثر من 8,5 مليون معلم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من التعلم أو التدريس من المنزل، مما أدى إلى تعطيل سير النظم التعليمية والحد من تعلم الطلاب. وإن الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة كانوا الأكثر تضررا، وبخاصة الفتيات والمتعلمين ذوي الإعاقة وسكان الريف. وتهدد الأزمة بالحد من الالتحاق بالمدارس، مما يؤدي إلى زيادة عدد المستويات المرتفعة بالفعل للأطفال غير الملحقين بالمدارس وتوسيع الفجوة التعليمية بين الجنسين في جميع أنحاء المنطقة.

18 - وتشير التقديرات إلى أن 4,3 ملايين متعلم في أفريقيا سيواجهون خطر الانقطاع عن الدراسة أو عدم الالتحاق بالمدارس على الإطلاق في عام 2021. وبغية ضمان استمرارية التعلم، لجأت البلدان إلى مختلف أشكال التعليم القائم على التكنولوجيا والتعليم عن بعد والتعليم المختلط. وأفاد حوالي 73 في المائة من البلدان الأفريقية باستخدام شكل من أشكال التعلم عن بعد عبر الإنترنت، ولم يتخذ سوى أقل من نصف بلدان القارة خطوات لضمان إشراك المتعلمين المعرضين لخطر الاستبعاد، مثل ذوي الإعاقة والموجودين في المناطق النائية. إلا أن الافتقار إلى الكهرباء والأجهزة الكافية وإمكانية الاتصال بالإنترنت جعلت من الصعب للغاية مواصلة إتاحة التدريس والتعلم عن بعد لجميع الطلاب. وقد أسفرت الجائحة عن زيادة الكشف عن الفجوة الرقمية المتأصلة، مما أدى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة في التعليم والفرص.

(4) انظر [https://fr.unesco.org/sites/default/files/20210527a\\_snapshot.pdf](https://fr.unesco.org/sites/default/files/20210527a_snapshot.pdf)؛ والأمم المتحدة، "موجز سياساتي: التعليم أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها" آب/أغسطس 2020؛ والأمم المتحدة، "موجز سياساتي: أثر جائحة كوفيد-19 على أفريقيا"، أيار/مايو 2020.

## هاء - الحصول على الحماية الاجتماعية<sup>(5)</sup>

19 - في العقود الأخيرة، أعطت البلدان الأفريقية الأولوية للحماية الاجتماعية باعتبارها استراتيجية للحد من الفقر وعدم المساواة. ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال القارة تسجل أدنى مستوى من التغطية. وقبل الجائحة، كانت أقل من 20 في المائة من النساء في سن الإنجاب مشمولات بالتغطية في معظم البلدان التي تتوفر عنها بيانات. ومن بين العاطلين عن العمل، لم يحصل سوى ما نسبته 5,6 في المائة على استحقاقات البطالة بسبب ارتفاع مستويات العمالة غير الرسمية والافتقار إلى برامج الحماية من البطالة. وكان ما يقرب من 30 في المائة من كبار السن مشمولين بمعاشات الشيخوخة ولم تحصل سوى أقلية من الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة على أي من استحقاقات الحماية الاجتماعية. وبلغت النفقات التقديرية للحماية الاجتماعية في المنطقة، باستثناء الصحة، 5,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

20 - ولا تغطي برامج المساعدة الاجتماعية في القارة سوى نسبة صغيرة من السكان وتستهدف في الغالب الأفراد أو الأسر من ذوي القدرة المحدودة أو المعدومة على العمل، مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة اتجاه في خطط الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات إلى عدم إعطاء الأولوية للعمال في القطاع غير النظامي، الذين يمثلون نسبة كبيرة من السكان في سن العمل، والذين يتأثرون بشكل غير متناسب بجائحة كوفيد-19.

21 - وإن الأثر المشترك لانخفاض تغطية الحماية الاجتماعية قبل الجائحة واستبعاد العدد الكبير ممن هم في سن العمل والعاملين في القطاع غير النظامي من خطط الضمان الاجتماعي قد أدى إلى حفز إعادة النظر في الحماية الاجتماعية كتدبير فعال لتعزيز قدرة الناس على مواجهة الصدمات الخارجية والاستفادة من المبادرات القارية مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في إيجاد فرص العمل والتحول نحو الخطط القائمة على الاشتراكات.

## ثالثاً - استجابة الحكومات والمؤسسات الأفريقية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

### ألف - تدابير الطوارئ<sup>(6)</sup>

22 - إن تدابير الاحتواء الواسعة النطاق للسيطرة على انتقال عدوى كوفيد-19 عن غير قصد قد تسببت، على غرار ما شهدته مناطق أخرى، في مشاق عانى منها ملايين الأشخاص في القارة من جراء تعطيل سبل العيش والحد من النشاط الاقتصادي. واستجابت الحكومات الأفريقية لتلك الآثار السلبية من خلال اتخاذ عدة تدابير تركزت على إنقاذ الأرواح وحماية الفقراء والوظائف في عام 2020.

23 - ومن أجل إنقاذ الأرواح، اعتمدت الحكومات تدابير صحية طارئة ركزت على تعزيز الوقاية، وتوسيع نطاق الاختبارات، وتوفير المعدات الطبية مثل أجهزة التنفس الاصطناعي المحمولة، ومعدات الوقاية الشخصية والأقنعة، فضلاً عن بناء مرافق الرعاية الصحية، وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية ونظم

(5) انظر منظمة العمل الدولية، تقرير الحماية الاجتماعية العالمية 2017-2019: الحماية الاجتماعية الشاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (جنيف 2017).

(6) World Bank, "Factsheet: World Bank's response to COVID-19 (coronavirus) in Africa", April 2021 (8)

الرعاية الصحية والتنسيق. وفي 36 بلدا، اتخذت هذه الخطوات الرامية إلى تعزيز الاستجابة للجائحة ونظم الرعاية الصحية من خلال وضع تدابير مالية بمساعدة البنك الدولي بلغت قيمتها 988 مليون دولار.

24 - وبغية حماية الناس والوظائف، وضعت الحكومات ونفذت خططا للاستجابة الاجتماعية الاقتصادية من خلال توفير حزم الحوافز المالية لدعم الأسر المعيشية الضعيفة وشركات القطاع الرسمي، وذلك أساسا من خلال تدابير الحماية الاجتماعية. كما وضعت خطط ضمان عامة وخطوط ائتمانية وتدابير لإعادة التمويل من أجل تيسير حصول المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التمويل.

25 - وزادت البلدان الأفريقية الإنفاق على الصحة ووفرت حزم حوافز مالية للأفراد والمؤسسات. وفي بوتسوانا ورواندا والسنغال والصومال وكينيا وموريشيوس، منحت الحكومة إعفاءات ضريبية وإعفاءات من الرسوم وإعانات غذائية ومساعدات وتبرعات للناس والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وأعلنت جنوب إفريقيا عن اتخاذ تدابير إعانة إضافية من خلال منح إعفاءات ضريبية وإنشاء صندوق تأمين ضد البطالة من أجل الحد من الأثر الاجتماعي الاقتصادي للجائحة.

#### باء - تدابير الحماية الاجتماعية والدروس المستفادة من البرامج الناجحة<sup>(7)</sup>

26 - من أجل التخفيف من الآثار الاجتماعية الاقتصادية السلبية لأزمة كوفيد-19، استجابت الحكومات الأفريقية باتخاذ تدابير وسعت أساسا نطاق نظمها للحماية الاجتماعية، مع إيلاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفا، بمن فيهم الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، والأسر ذات الدخل المنخفض، والعمال في القطاع غير النظامي الذين لا يمكنهم الاستفادة من خطط الضمان الاجتماعي، والنساء. وفي الفترة بين 1 شباط/فبراير و 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أعلن 51 من أصل 55 عضوا في الاتحاد الأفريقي عما مجموعه 227 تدبيرا من تدابير الحماية الاجتماعية وسوق العمل. وبشكل عام، أعلن كل بلد عن أقل من خمسة تدابير، لكن استجابة كل من أنغولا وجنوب إفريقيا ونيجيريا تألفت من 10 تدابير أو أكثر.

27 - ومثلت المساعدة الاجتماعية، التي اتخذت أساسا شكل تحويلات نقدية وعينية، الغالبية العظمى (86 في المائة) من جميع الاستجابات المسجلة، التي كان أكثر من نصفها عبارة عن برامج أو استحقاقات جديدة، بما شمل توفير استحقاقات للفئات السكانية الفقيرة أو الضعيفة، واستحقاقات للعمال ومعاليمهم، وإعانات أو تخفيضات تتعلق بتكاليف الضروريات والمرافق، وإعفاء ضريبي أو تأجيل ضريبي للعمال أو الأفراد، وإعانات لدعم الأجور. واستفادت بقية التدابير من البرامج والخطط القائمة من خلال زيادة الموارد ومخصصات الميزانية، أو تحسين آلية التنفيذ أو القدرة على التنفيذ، أو زيادة الاستحقاقات المسددة للمستفيدين الحاليين، أو توسيع تغطية البرامج القائمة لتشمل مستفيدين جدد، أو إرجاء الاشتراكات الاجتماعية أو الحد منها أو الإعفاء منها. وفي 68 بلدا، أدخلت تدابير أخرى تعديلات على البرامج القائمة

United Nations Development Programme, *The State of Social Assistance in Africa* (New York, 2019); (7) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "Social policy and social protection measures to build Africa better post-COVID-19", Policy brief No. 93 (March 2021); Stephen Devereux, "Social protection responses to COVID-19 in Africa", *Global Social Policy* (June 2021); [wfp.org/school-health-and-nutrition](http://wfp.org/school-health-and-nutrition); and Kibrom A. Abay and others, "COVID-19 and food security in Ethiopia: Do social protection programmes protect?" Policy Research Working Paper, No. 9475 (World Bank, Washington D.C., 2020).

مثل الوجبات المدرسية، التي استبدلت بحصص الإعاشة المنزلية أو القسائم الخاصة بالأطفال، بمساعدة من برنامج الأغذية العالمي.

28 - وضاعفت البلدان الأفريقية، في المتوسط، الإنفاق من المالية العامة للتصدي لجائحة كوفيد-19 بحيث وصل إلى 3,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتضاعفت تقريباً المنافع من التحويلات النقدية أو ارتفعت بنسبة 95 في المائة مقارنة بمستويات ما قبل جائحة كوفيد-19، حيث تراوحت بين 157 في المائة في مصر و 61 في المائة في الكاميرون. واستناداً إلى بيانات واردة من 12 بلداً، زادت التغطية بنسبة 353 في المائة في أفريقيا، مقارنة بنحو 240 في المائة على الصعيد العالمي. وسجلت أربعة بلدان، هي الكونغو وكينيا ومالي ومدغشقر، زيادات تجاوزت 500 في المائة. إلا أنه يتعين أن تأخذ الزيادات الكبيرة في التحويلات النقدية في الاعتبار الحجم المنخفض للتحويلات في أفريقيا قبل بداية الجائحة.

29 - وشملت شبكات الأمان الاجتماعي الطارئ هذه التحويلات النقدية المباشرة (أوغندا، ورواندا، وكابو فيردي، وناميبيا)، وتوزيع الأغذية (بوركينافاسو، والسنگال، والنيجر، ونيجيريا)، والإعفاءات من الرسوم على الخدمات الأساسية المقدمة إلى الأسر المعيشية والمؤسسات التجارية (توغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغابون ومالي). وقدمت غانا على مدى عدة أشهر المياه مجاناً وخدمات الكهرباء المجانية أو المدعومة لعملاء المرافق العامة، والقروض بشروط ميسرة إلى المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المؤهلة، ونفذت مبادرة، في إطار شراكة مع المنظمات الدينية، لتوفير الأغذية وغيرها من الضروريات مجاناً للمحتاجين في أكرا وكوماسي أثناء الإغلاق الجزئي. كما استنقذت الحكومة من برامجها الرئيسية لشبكات الأمان الاجتماعي من أجل دعم الأسر الأشد فقراً والأكثر ضعفاً في غانا.

30 - وفيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، قامت حكومات عديدة إما بتوسيع نطاق أهلية الحصول على استحقاقات البطالة أو بتقديم الدعم المالي/دعم الدخل إلى العمال الذين أصبحوا عاطلين عن العمل بعد تفشي الجائحة، بمن فيهم العاملون لحسابهم الخاص والعاملون في الاقتصاد غير الرسمي. وقدم عدد قليل من الحكومات حوافز مثل المبالغ التي يستردها من الضرائب أرباب العمل في القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، للاحتفاظ بموظفيهم ومواصلة دفع رواتبهم خلال فترة توقف النشاط التجاري. وسهل كل من رواندا والمغرب حصول الفقراء على التأمين الصحي والرعاية الصحية من خلال الإعفاء من رسوم الحصول على التأمين الصحي أو تيسير التسجيل في إحدى خطته أو دعم تكاليفه.

31 - وأنشأت عدة حكومات، لا سيما في غرب ووسط أفريقيا، ولكن أيضاً في شمال أفريقيا وجنوبها، صناديق خاصة للتضامن الاجتماعي من أجل التعويض عن عدم كفاية المساعدة الاجتماعية المقدمة قبل جائحة كوفيد-19. وشارك في تمويل الصناديق القطاع العام والخاص والأفراد، علماً بأن التبرعات المعفاة من الضرائب التي يتم الحصول عليها من الأفراد أضافت إلى رأس المال الأولي للحكومة.

32 - وأتاحت الجائحة للحكومات الأفريقية فرصة تقديم المساعدة الاجتماعية إلى الفقراء الجدد وتوفير التأمين الاجتماعي للعمال في القطاع غير النظامي (على أساس مؤقت). كما سمحت لها باعتماد تكنولوجيات جديدة بسرعة لتحقيق الفوائد. وهكذا، فإن بعض البلدان، مثل توغو، لجأت إلى الذكاء

الاصطناعي واستخدمت تكنولوجيا الهاتف المحمول لتوزيع المبالغ النقدية بسرعة على أفقر العمال في القطاع غير النظامي.

33 - ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة لتعزيز توفير الحماية الاجتماعية والوظائف أغفلت احتياجات المرأة على الرغم من الآثار الاقتصادية غير المتناسبة لتدابير الإغلاق على النساء، الممثلات تمثيلاً زائداً بين العاملين في القطاع غير النظامي ومقدمي الرعاية غير المدفوعة الأجر داخل الأسر والمجتمعات المحلية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إن 30 تدبيراً فقط، أو 16 في المائة، من تدابير الحماية الاجتماعية وسوق العمل البالغ عددها 189 تدبيراً والتي اعتمدها 45 بلداً وإقليماً تصديداً لجائحة كوفيد-19، استهدفت النساء.

34 - لقد غيرت الجائحة بشكل إيجابي التصورات والممارسات فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية. وأدركت البلدان الأفريقية الحاجة إلى الأخذ ببرامج وتدابير للحماية الاجتماعية أو تعزيز أو تكييف القائم منها لمواجهة التحديات الناجمة عن أزمة كوفيد-19. وإن تدابير الحماية الاجتماعية الطارئة، التي زاد عددها عن 200 تدبير والتي نفذت أو أُعلن عنها في سياق التصدي للجائحة، أنجزت ما نادراً ما كان يتحقق قبل الجائحة، مثل استهداف العمال في الاقتصاد غير الرسمي. وأصبحت البرامج الجديدة أكثر فعالية من ذي قبل في الوصول إلى الأشخاص الذين يعيشون في فقر.

35 - وتمكنت البلدان التي لديها نظم حماية اجتماعية قوية من التصدي بشكل أسرع وأفضل لجائحة كوفيد-19. ويبين مثلاً إثيوبيا وجنوب إفريقيا أن نظامهما للحماية الاجتماعية كانا من العوامل الرئيسية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد، مما أسهم في زيادة القدرة على الصمود.

36 - فمن ناحية، إن إثيوبيا بلد منخفض الدخل يبلغ عدد سكانه حوالي 115 مليون نسمة. وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر 2021، كانت قد سجلت 354 476 حالة إصابة بفيروس كوفيد-19 و 5 990 حالة وفاة من جراء الإصابة به، أو 3 087 حالة لكل مليون شخص، وهو ما يمثل نسبة منخفضة. ولدى إثيوبيا خطة وطنية رئيسية للحماية الاجتماعية، برنامج شبكة الأمان الإنتاجية، كانت قد أسهمت قبل الجائحة في زيادة القدرة على الصمود أمام الصدمات، وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي، والحد من إزالة الغابات من خلال استعادة الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية. وكانت أيضاً مسؤولة عن الحد من الفقر، لا سيما في المناطق الريفية.

37 - ووفرت المشاركة في برنامج شبكة الأمان الإنتاجية الحماية من الآثار الضارة لكوفيد-19. وبعد نقشي الجائحة، زاد انعدام الأمن الغذائي للأسر المعيشية بنسبة 11,7 نقطة مئوية بين سكان الريف، وزاد حجم الفجوة الغذائية (عدد الأشهر التي لم تكن الأسرة المعيشية قادرة على تلبية احتياجاتها الغذائية) بمقدار 0,47 شهراً. بيد أنه بالنسبة للأسر المعيشية المشاركة في برنامج شبكة الأمان الإنتاجية الريفية، زاد احتمال تعرضها لخطر انعدام الأمن الغذائي بنسبة 2,4 نقطة مئوية فقط، وزاد حجم الفجوة الغذائية بمقدار 0,13 شهراً فقط. وإن الدور الذي أداه البرنامج في مجال الحماية كان أكبر بالنسبة للأسر المعيشية الفقيرة أو التي تعيش في مناطق نائية. وكان من المرجح أن يعتمد المشاركون في البرنامج استراتيجيات تكيف فعالة عند مواجهة الصدمات. وتسلط هذه النتائج الضوء على أهمية وجود برنامج حماية اجتماعية يعمل بشكل جيد قبل الجائحة من أجل حماية الأمن الغذائي للأسر المعيشية الفقيرة.

38 - ومن ناحية أخرى، إن جنوب أفريقيا من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا يصل عدد سكانها إلى 60 مليون نسمة. ولديها أكبر عدد من حالات الإصابة والوفيات المبلغ عنها، فضلاً عن أعلى معدل لانتشار كوفيد-19 في إفريقيا. وتتمتع جنوب إفريقيا بنظام للحماية الاجتماعية ممول تمويلًا جيدًا وطويل الأمد، وبالتالي، فهي مهيأة لتنفيذ توسعات في برنامجها الحالي. وأكدت تجربة البلد أن التوسعات الرأسيّة، أي تحويل المزيد من المبالغ النقدية إلى المستفيدين المسجلين بالفعل في برامج الحماية الاجتماعية، باستخدام آليات الدفع القائمة، هي أكثر التدخلات فعالية. وعلى النقيض من ذلك، فإن وضع برامج جديدة يكون أبطأ - في الوقت الذي تكون فيه الاستجابة السريعة ضرورية - وعرضة لمشاكل مثل الأخطاء المرتكبة في تحديد الأهداف والفساد.

39 - وخلص القول إن تدابير الحماية الاجتماعية الطارئة التي نُفذت في عام 2020 ساعدت على التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للصدمات الناجمة عن الجائحة. وإن التدابير، التي كانت في الغالب تحويلات اجتماعية غير قائمة على الاشتراكات، شملت أيضاً فئات سكانية لا تكون مؤهلة عادة ولكنها وقعت في براثن الفقر منذ نقشي الجائحة. ومع ذلك، وبوجه عام، إن هذه التدابير مؤقتة ويتعين على البلدان تعزيز نظمها للحماية الاجتماعية.

#### رابعاً - المضي قدماً على نحو أفضل: سياسات شاملة من أجل التعافي بشكل أفضل<sup>(8)</sup>

40 - في ضوء جائحة كوفيد-19 والتحديات الأخرى التي تواجهها أفريقيا حالياً، يتعين عليها القيام على وجه الاستعجال بوضع سياسات شاملة للمضي قدماً على نحو أفضل، بما يشمل كفاءة استجابة من المجتمع الدولي، على النحو المبين في الفرع أدناه. ويرد بيان استجابة منظومة الأمم المتحدة في الفرع التالي.

#### ألف - على الصعيدين العالمي والإقليمي: جهود التعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك تمويل التنمية

41 - إن البلدان الأفريقية في حاجة ماسة إلى السيولة وتخفيف عبء الديون لإيجاد فرص العمل وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وعكس اتجاهات الفقر. وقد أنشأت بلدان مجموعة العشرين مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل على تركيز مواردها على مكافحة الجائحة وحماية حياة وسبل عيش الملايين من أشد الناس ضعفاً. وإجمالاً، ثمة 38 بلداً أفريقياً جنوب الصحراء الكبرى مؤهلة لتعليق مؤقت لسداد مدفوعات خدمة الدين المستحق لدائنيها الثنائيين الرسميين. وإن فترة التعليق، التي كانت

(8) انظر <https://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-suspension-initiative>

و - Economic Commission for Africa, "Africa's quarterly economic performance and outlook: January-March 2021" و Economic Commission for Africa and Economic Commission for Latin America and the Caribbean, "Special drawing rights", 2021 <https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-data/ODA-2020-detailed-summary.pdf>

و <https://www.un.org/press/en/2020/dsgsm1525.doc.htm>

و <https://repository.uneca.org/handle/10855/43950?show=full>

و <https://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-suspension-initiative>

و <https://www.uneca.org/stories/eca-launches-lsf%2C-a-vehicle-for-debt-management-and-fiscal-sustainability>.

محددة أصلاً في الفترة من 1 أيار/مايو إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مُدّدت إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، كانت 32 من البلدان الأفريقية تشارك في المبادرة، التي يدعم تنفيذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذان يقومان برصد الإنفاق وتعزيز شفافية الدين العام وضمان الاقتراض الحصري. وفي حزيران/يونيه 2021، كان ما يزيد عن نصف البلدان الأفريقية قد تلقى ما يقرب من 8,2 بلايين دولار من المبادرة. وقد التزمت تلك البلدان باستخدام الموارد المتاحة من تخفيف عبء الديون لزيادة الإنفاق الاجتماعي أو الصحي أو الاقتصادي في سياق التصدي للأزمة. وقد طلبت بلدان مثل إثيوبيا وتشاد وزامبيا وموريتانيا الانضمام إلى الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين للتعامل مع عبء ديونها المرتفع وطلبت المشاركة في مبادرة إعادة هيكلة الدين التي اعتمدها مجموعة العشرين.

42 - كما قدم صندوق النقد الدولي قروضا بشروط ميسرة وتخفيفا لعبء خدمة الديون (الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون) لزيادة السيولة والتخفيف من أوجه الضعف في مجال الدين التي تفاقمته بسبب الجائحة. وتشمل تدابير السياسات النقدية التي اعتمدها السلطات النقدية خفض أسعار الفائدة وأسعار الفائدة التفضيلية على القروض المقدمة إلى قطاعات مثل السياحة والصناعة والزراعة. وفي الأونة الأخيرة، أصدر صندوق النقد الدولي وحدات من حقوق السحب الخاصة بقيمة 650 بليون دولار، حُصص حوالي 3,6 في المائة منها على نطاق بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - ما يعادل نصيبها من الحصص في صندوق النقد الدولي - لتعزيز السيولة ومكافحة الجائحة. وعلاوة على ذلك، أصبحت البلدان الأفريقية أكبر مستخدمين الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث تلقت بلدان مثل سيراليون وغينيا بيساو حوالي 50 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة. وتلقت جمهورية إفريقيا الوسطى وسان تومي وبرينسيبي وغامبيا ومالي ومدغشقر وموريتانيا حوالي 151 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة في إطار التسهيل الائتماني الممدد لصندوق النقد الدولي.

43 - وفي حين أن التمويل المتعدد الأطراف ومبادرة تعليق سداد خدمة الدين كانا مفيدتين، فإنهما غير كافيتين لتلبية احتياجات الاقتصادات الأفريقية من التمويل. ومع أن معدل استخدام حقوق السحب الخاصة يبلغ حوالي 52 في المائة، لن تحصل أفريقيا إلا على ما قيمته 34 بليون دولار فقط (حوالي 5 في المائة) من حقوق السحب الخاصة، في حين أن البلدان المتقدمة التي يقل معدل استخدامها لتلك الحقوق عن 10 في المائة ستحصل على حوالي 418 بليون دولار (64 في المائة). ومما يبعث على التفاؤل أن أنه يجري الإمعان في التفكير على الصعيد الدولي في كيفية توجيه موارد حقوق السحب الخاصة من البلدان المرتفعة الدخل، التي لا تحتاج إلى السيولة، إلى البلدان الضعيفة المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، التي تحتاج إليها. وتُظهر البيانات الأولية أن صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بلغت 31 بليون دولار في عام 2020، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 1 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2019. وارتفع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا ككل بنسبة 4,1 في المائة، إلى 39 بليون دولار في عام 2020.

44 - وفي إطار استراتيجية إدارة مخاطر الكوارث، تشارك أفريقيا في عدد من المبادرات الإقليمية والعالمية. وتشمل هذه المبادرات الحد من الخسائر غير المشروعة في الموارد المالية من خلال الإصلاحات المؤسسية وبناء القدرات، فضلا عن قواعد الحد الأدنى للضريبة المفروضة على المؤسسات التجارية، التي

اعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر 2021. ويعزى الزخم في الحد من التدفقات المالية غير المشروعة إلى الأدلة المثيرة للقلق التي تشير إلى أن إفريقيا تخسر أكثر من 50 بليون دولار سنويًا في شكل تدفقات مالية غير مشروعة، مما يحرم البلدان من إمكانية الوصول إلى الموارد المالية التي تُوفر في نطاق ولايتها القضائية والتي يمكن أن تمول التنمية المستدامة.

## باء - على الصعيد الوطني

### 1 - الاستثمارات في نظم الحماية الاجتماعية الشاملة والتغطية الشاملة بالرعاية الصحية وتنمية القدرات البشرية

45 - كانت نسبة كبيرة من السكان في أفريقيا عرضة للفقر قبل جائحة كوفيد-19، لكن الجائحة أدت إلى تفاقم مواطن ضعفهم. وعلاوة على ذلك، فإن أولئك الذين لم يقعوا في براثن الفقر على الرغم من الصدمة الناجمة عن الجائحة في عام 2020 أصبحوا الآن عرضة للمعاناة من الفقر في المستقبل لأن الجائحة زادت من مخاطر الأسر المعيشية.

46 - ويتيح التعافي من الجائحة فرصة فريدة لتعزيز قدرة الأسر المعيشية الضعيفة على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل كجزء من الجهود الشاملة للقضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، من المهم تنفيذ تدابير سياساتية متكاملة لتعزيز القدرات البشرية، بما في ذلك إدارة المخاطر والمهارات الرقمية، وتقليل مواطن ضعفها، من خلال الاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية الشاملة والتعليم الجيد والتغطية الشاملة بالرعاية الصحية.

47 - وفي هذا الصدد، فإن عملية الجمع بين توفير الدولة للمنافع العامة مثل إتاحة خدمات الرعاية الصحية الأساسية، والتعليم الجيد ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، والحماية الاجتماعية، والتدخلات التي يقتضها السوق كالتدخلات المتعلقة بسوق العمل، والإجراءات الحكومية التكميلية الأخرى الرامية إلى حفز الاقتصاد هي حجر الزاوية في أي استراتيجية للإنعاش. ويتطلب بناء القدرة على الصمود والتحول من التدابير الطارئة القصيرة الأجل توجهاً فكرياً يعطي الأولوية للإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية باعتبارها استثمارات في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في المستقبل. وينبغي التركيز على منع نشوب الأزمات بالنظر إلى أن إدارة الأزمات القائمة على رد الفعل مكلفة للغاية من حيث الموارد البشرية والمالية.

48 - وتعد الاستنادة من الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل القطاع الخاص في توفير المنافع العامة، بما في ذلك الصحة والتعليم، عنصراً هاماً في بناء القدرة على الصمود. وعلاوة على ذلك، فإن الربط بين الأصول البشرية والطلب في سوق العمل وإيجاد فرص العمل للخروج من دوامة الفقر والعمل غير الرسمي أمر حيوي.

49 - وإن الاستنادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتحسين توفير السلع الصحية، مثل المنصة الأفريقية للإمدادات الطبية لتحسين إمكانية الوصول والقدرة على تحمل التكاليف، تمثل عنصراً حاسماً في الاستثمار في الحماية الاجتماعية.

## 2 - تعبئة الموارد المحلية

50 - أدى ارتفاع الديون الحكومية وضعف السياسات المالية إلى تعريض الحكومات لصعوبات الديون، بما في ذلك صعوبات خدمة الدين. ويستدعي ذلك إعادة التوازن لأطر السياسات المالية وسياسات الديون للحفاظ على تدفقات الإيرادات والنفقات المستقرة إلى الاقتصاد ومواصلة تنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام 2063 في إطار عملية تعافي البلدان من الجائحة. وبغية تعزيز السيولة بشكل عام، يجب إتاحة حيز مالي لدعم القطاع الخاص.

51 - ودخلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شراكة مع شركة باسفيك لإدارة الاستثمارات (PIMCO)، وهي شركة لإدارة الأصول، من أجل إنشاء مرفق للسيولة والاستدامة من المتوقع أن يخفض تكاليف الاقتراض التي تتكبدها الحكومات عن طريق زيادة الطلب على سندات السيادية. وسيحقق ذلك من خلال تمكين حاملي السندات السيادية الحاليين من طرح هذه الأدوات كضمان لقروض ذات فائدة منخفضة تمويل جزئياً عن طريق إصدار وحدات جديدة من حقوق السحب الخاصة. وستستخدم بعد ذلك الموارد التي تحشد من خلال اتفاقات إعادة الشراء هذه في تمويل الاستثمارات في السندات السيادية للأسواق الناشئة.

52 - وتعتبر الإيرادات غير الضريبية مصدراً غير مستغل للإيرادات يمكن أن يوسع الحيز المالي. وغالباً ما كانت المحسوبة السياسية عائقاً أمام تحصيل الإيرادات غير الضريبية، لا سيما بالنسبة إلى الإجراءات المعفاة من الضريبة العقارية. ويمكن تعزيز مصادر الإيرادات غير الضريبية من خلال إنشاء مؤسسات قوية تتمتع بمستويات عالية من الخبرة، وبناء بنية تحتية جديدة وتحقيق تنسيق فعال بين الحكومات المركزية والمحلية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي تحسين إدارة الضرائب من خلال بدء استخدام الضرائب الإلكترونية والحد من التهرب الضريبي وتجنب دفع الضرائب، لا سيما في قطاع الموارد الطبيعية، إلى زيادة تعزيز تحصيل الإيرادات غير الضريبية.

53 - وساعدت التدابير المختلفة التي اتخذتها الحكومات الأفريقية على الحد من أثر الجائحة على النمو في الأجلين القصير والمتوسط. إلا أنها أدت أيضاً إلى تفاقم التعرض لمخاطر الميزانية ومواطن الضعف المتعلقة بديون القطاع العام. وتعد الزيادة في الإيرادات الحكومية من الضرائب وتدفقات الإيرادات الأخرى غير المنشئة للديون أمراً بالغ الأهمية للحد من العجز المالي والديون. ولدى البلدان الأفريقية القدرة على زيادة إيراداتها بمرور الوقت بنسبة تتراوح بين 12 و 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال اعتماد أطر سياساتية يمكن أن تعزز تعبئة الإيرادات، وتسخير أدوات السياسات المالية المتاحة لها للتجديد بالجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكنها إصلاح نظمها الضريبية من خلال الاستفادة من استخدام تكنولوجيا المعلومات، مما من شأنه تضيق الأجل الزمنية للائتمان وخفض التكاليف الإدارية، وبالتالي زيادة الإيرادات بدرجة كبيرة. ومن خلال بدء استخدام الضرائب الإلكترونية، خفضت جنوب إفريقيا تكاليف الائتمان بنسبة 22,4 في المائة وقصرت وقت الائتمان لدفع ضريبة القيمة المضافة بنسبة 21,8 في المائة في عام 2008، وزادت رواندا إيراداتها بنسبة 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021. وعن طريق رقمنة عمليات دفع ضريبة القيمة المضافة، زادت كينيا تحصيلات الضرائب بأكثر من بليون دولار بين عامي 2016 و 2017.

54 - وكان لاستخدام التكنولوجيات دور هام أيضاً في تعزيز الشفافية والمساءلة في جمع الأموال العامة واستخدامها. ويتيح انتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في القارة فرصاً هائلة لإدارة السياسات المالية

بكفاءة من خلال إصلاح نظم إدارة الضرائب عن طريق الرقمنة وغيرها من تكنولوجيات المعلومات. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين الامتثال وخفض التكاليف الإدارية وتوسيع القاعدة الضريبية للبلدان الأفريقية. ويوفر التوسع في استخدام الهواتف المحمولة في إفريقيا فرصة هامة لاستخدام المنصات الرقمية من أجل إشراك المجتمعات المحلية في الإشراف على الإنفاق العام، بسبل منها جمع المعلومات عن تقديم الخدمات العامة وتتبع التزامات الإنفاق.

## خامسا - تعزيز التنفيذ المنسق لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

55 - يسלט هذا الفرع الضوء على الأنشطة الجارية والتدخلات المحددة المنفذة، عادة بصورة مشتركة، من جانب منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل مع التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063.

### ألف - تعزيز القدرات الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بعمليات التلقيح<sup>(9)</sup>

56 - إن مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 هي عبارة عن تعاون عالمي للتعجيل بتطوير وإنتاج اختبارات وعلاجات ولقاحات كوفيد-19 وإتاحة الوصول إليها بشكل منصف، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ومنها بلدان في أفريقيا. وتتمحور المبادرة حول أربع ركائز للعمل: وسائل التشخيص والعلاج واللقاحات وتعزيز النظم الصحية. وتشارك منظمة الصحة العالمية في قيادة مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (كوفاكس)، وهو ركيزة اللقاحات في إطار مبادرة تسريع الإتاحة، مع الائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة وتحالف غافي، جنباً إلى جنب مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، التي تعد من الشركاء الرئيسيين في التنفيذ. وقد دأبت هذه المؤسسات على العمل في إطار تعاون وثيق مع شركاء رئيسيين آخرين لرصد التقدم المحرز وتحديد التغييرات اللازمة لحل الاختناقات وتنسيق المعلومات، وتحديد أولويات الإجراءات. وتهدف مبادرة كوفاكس إلى ضمان فرص الوصول العادل والمنصف بالنسبة إلى كل بلد في العالم، مع استهداف البلدان المنخفضة الدخل على وجه الخصوص.

57 - وتكملة للجهود المبذولة في إطار مبادرة كوفاكس، عمل الاتحاد الأفريقي على تأمين 670 مليون جرعة لقاح للقارة، ستوزع في عامي 2021 و 2022 بينما تسعى البلدان إلى تأمين التمويل الكافي. ويمثل الصندوق الاستثماري الأفريقي لشراء اللقاحات وسيلة مخصصة الغرض تعمل كوكيل شراء مركزي باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتأمين اللقاحات اللازمة وموارد التمويل المختلط لتحقيق هدف أفريقيا المتمثل في تلقيح 60 في المائة على الأقل من سكانها. وتعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار شراكة مع المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها التابعة للاتحاد الأفريقي ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي من أجل توفي الدعم للصندوق الاستثماري الأفريقي لشراء اللقاحات. وفي 28 آذار/مارس 2021، وقع الصندوق الاستثماري وشركة جونسون أند جونسون على اتفاق مسبق تاريخي لشراء لقاحات كوفيد-19

(9) انظر <https://www.who.int/initiatives/act-accelerator/covax>; <https://africacdc.org/news-item/african-vaccine-acquisition-trust-delivers-141600-doses-of-covid-19-vaccine-to-kenya/> WHO, “Strategy to achieve global COVID-19 vaccination by mid-2022”

من أجل شراء 220 مليون جرعة من لقاح يانسن المضاد لكوفيد-19، مع إمكانية طلب 180 مليون جرعة إضافية. وبفضل هذه اللقاحات البالغ عددها 400 مليون لقاح، ستكون إفريقيا قادرة على تحصين ثلث سكانها. وقدم مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي تسهيلات ائتمانية بقيمة بليون دولار، وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم التقني بشأن ترتيبات التمويل والمواءمة بين وزراء المالية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من أجل تيسير إبرام الاتفاق.

58 - وأطلقت منظمة الصحة العالمية استراتيجية تحقيق التطعيم العالمي ضد كوفيد-19 بحلول منتصف عام 2022 لمساعدة البلدان الفقيرة في الحصول على اللقاحات التي تحتاج إليها. وتحدد الاستراتيجية الجديدة خطة لتحقيق هدف منظمة الصحة العالمية المتمثل في تلقيح 40 في المائة من السكان في كل بلد بحلول نهاية عام 2021 و 70 في المائة بحلول منتصف عام 2022. واستثمر بالفعل مبلغ كبير في تمويل شراء معظم جرعات اللقاح اللازمة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا من خلال مرفق كوفاكس والصندوق الاستئماني الأفريقي لشراء اللقاحات والعقود الثنائية.

59 - ويعتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم البلدان من خلال تقديم حلول رقمية لإيصال اللقاحات، وتوفير بيانات عن الإنصاف في توزيع اللقاحات ودعم خضرنه عملية إدارة النفايات المتعلقة بلقاحات كوفيد-19. وتهدف البرنامج الإنمائي بتقديم دعمه من خلال عرض استراتيجي متجدد في أفريقيا، بناء على عقود من الخبرة، لتوفير سياسات وقيادة وطاقة متجددة أفضل وتعزيز المشاركة العامة للنساء والشباب. وتتسق مفوضية الاتحاد الأفريقي مع البرنامج الإنمائي بشأن جميع جوانب الخطط، من خلال اعتماد نهج يقوم على الشراكة ومواءمة عملهما لمساعدة أفريقيا على التعافي والازدهار.

60 - ولا تؤدي هذه الإجراءات إلى تحسين استجابة أفريقيا لجائحة كوفيد-19 فحسب، بل تساعد أيضاً على تعزيز القدرات الوطنية في مجال الصحة العامة التي تتصل بالعديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة.

## باء - الماضي قدما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها

### 1 - التنسيق والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة<sup>(10)</sup>

61 - شرعت الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات منسقة على المستويين الاستراتيجي والعمليتي لكفالة الاتساق بين منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية أثناء جائحة كوفيد-19.

62 - فعلى المستوى الاستراتيجي، أطلقت الأمم المتحدة في نيسان/أبريل 2020 إطارها للاستجابة الاجتماعية الاقتصادية العاجلة لكوفيد-19، وهو يتمحور حول خمس ركائز للعمل<sup>(11)</sup> توجه الدعم المتكامل

(10) انظر <https://unsdg.un.org/resources/un-framework-immediate-socio-economic-response-covid-19>

و E/AC.51/2021/8؛ و "Social policy and social protection measures to build Africa better post-COVID-19", Policy Brief No. 93 (March 2021).

(11) (1) الصحة أولاً: حماية الخدمات والنظم الصحية أثناء الأزمة؛ و (2) حماية الأشخاص: الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية؛ و (3) الاستجابة والتعافي في المجال الاقتصادي: حماية الوظائف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعاملين في القطاع غير

الذي ستقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى الحكومات من أجل الوفاء باحتياجات وحقوق الأشخاص الذين يعيشون تحت وطأة الجائحة، مع التركيز بشكل خاص على البلدان والمجموعات الأكثر ضعفاً، لضمان ألا يتخلف أحد عن الركب.

63 - وشجع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على إجراء مناقشات بشأن استجابة المنظمة للجائحة في أفريقيا من خلال فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية، التي تمثل منبرا للتشاور والتنسيق والاتساق على المستوى الاستراتيجي للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا بشأن المسائل التي تغطي السلام والأمن، والتنمية، والصلة بين حقوق الإنسان والعمل الإنساني، والتي يُعين المكتب كأمانة لها. وفي حزيران/يونيه 2021، نتيجة لمناقشات أجرتها فرقة العمل بشأن الإجراءات ذات الأولوية للتجديد بتحقيق الانتعاش في أفريقيا، بناءً على الركائز الخمس، حُدثت الطاقة باعتبارها مسألة رئيسية شاملة لعدة قطاعات تعد أساسية للانتعاش ولها أثر مضاعف على تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، بدءاً من تهيئة نظم صحية أفضل أو إرساء الأسس للنمو الاقتصادي والتصنيع في أفريقيا ووصولاً إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي.

64 - ومنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة هو منبر لأصحاب المصلحة المتعددين أنشئ لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وتعهده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سنوياً، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة. وانعقدت الدورة السابعة للمنتدى في آذار/مارس 2021 حول موضوع "المضي قدماً بشكل أفضل نحو إفريقيا خضراء وقادرة على الصمود لتحقيق خطة عام 2030 وخطة عام 2063"، الذي يسلم بأهمية إعادة بناء النظم الاجتماعية الاقتصادية للبلدان من خلال الاستفادة من الفرص التي تتيحها مسارات التنمية الخضراء والمنخفضة الكربون كي تصبح أفريقيا قادرة على الصمود وشاملة للجميع ومستدامة. أما الوثيقة الختامية للدورة السابعة، التي تحدد وتوضح أولويات أفريقيا وخياراتها السياساتية وتوصياتها لتوجيه وتسريع وتيرة تنفيذ الخطتين على مختلف المستويات، فقد شكلت المساهمة الجماعية لأفريقيا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021.

65 - وعلى الصعيد القطري، اضطلعت فرقة الأمم المتحدة القطرية بدور حاسم في تفعيل إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية الاقتصادية العاجلة لكوفيد-19 من خلال اتباع نهج "حالة الطوارئ في التنمية" إلى جانب استجابات الأمم المتحدة في المجالين الصحي والإنساني. وقد صممت خطط استجابة اجتماعية اقتصادية تقابل الركائز الخمس للإطار، من خلال تضمينها عناصر أساسية (مثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والقضاء على الفقر، والأمن الغذائي، والصحة واللقاحات، وتخفيف آثار تغير المناخ، والحماية الاجتماعية) تهدف إلى ضمان أن يسهم التعافي من الجائحة في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقام ما مجموعه 47 فريقاً قظرياً في إفريقيا بوضع الصيغة النهائية لخطة الاستجابة الاجتماعية الاقتصادية الخاصة بها، التي بلغت قيمتها 12,1 بليون دولار. وفي إطار الركيزة 2 (حماية الناس)، بُذلت الجهود لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها، والحفاظ على خدمات التعليم والغذاء والتغذية وضمان استمرارية وجودة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، من بين أمور أخرى.

الرسمي؛ و (4) الاستجابة على صعيد الاقتصاد الكلي والتعاون المتعدد الأطراف؛ و (5) التماسك الاجتماعي وقدرة المجتمع على الصمود.

واستفاد أكثر من 10 ملايين شخص من الدعم الغذائي والتغذوي، واستفاد 70 مليون شخص من التعلم عن بعد وأكثر من 17 مليون شخص من إمدادات المياه ولوازم الصرف الصحي والنظافة الصحية في إفريقيا.

66 - وعلى النحو المطلوب بموجب الإطار، بذلت الأفرقة القطرية جهوداً كبيرة لإعادة توجيه مصادر التمويل القائمة نحو الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية المتصلة بجائحة كوفيد-19. وتكللت جهود أربعة أفرقة قطرية بنجاح كبير: في الصومال (400 مليون دولار، بما يمثل 45 في المائة من احتياجات التمويل)، والسنغال (200 مليون دولار، أو 116 في المائة)، وسيراليون (92 مليون دولار، أو 93 في المائة)، وغانا (91 مليون دولار، أو 69 في المائة). وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، كانت 36 في المائة من مجموع احتياجات التمويل قد تمت تليبيتها.

67 - أما على الصعيد الإقليمي، فيعمل المنتدى التعاوني الإقليمي الجديد لإفريقيا على توحيد جهود جميع كيانات الأمم المتحدة العاملة في إفريقيا في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك الأفرقة القطرية ووكالات الأمم المتحدة ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (إفريقيا)، لأغراض التعاون وتنسيق الدعم الذي تقدمه إلى البلدان الأفريقية.

## 2 - التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

68 - تسترشد جهود التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تنمية أفريقيا بإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وخلال المؤتمر السنوي الرابع للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر 2020، رحب الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتقدم الكبير المحرز في العمل معاً بشأن إطار العمل الإنمائي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، واتفقا على التعجيل بالجهود المشتركة المبذولة في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19 وعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأقر المشاركون في المؤتمر بالحاجة إلى تعددية أطراف متجددة وشاملة، وبالتحديات التي تشهدها القارة وبالعلاقة الفريدة على مدى السنوات الأربع الماضية التي ساعدت على توطيد الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وأكدوا مجدداً على أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين وإدماج النساء والشباب في جميع المجالات لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة.

69 - وتقدم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ودعمها للبلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي من خلال العمل التحليلي ومشاريع تنمية القدرات. فعلى سبيل المثال، أصدرت الإدارة في آذار/مارس 2021 موجزاً سياساتياً يحلل استجابة البلدان الأفريقية في مجال الحماية الاجتماعية في سياق جائحة كوفيد-19 وشاركت في تنظيم حلقة عمل حول موضوع "التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 في أفريقيا: بناء مؤسسات قادرة على الصمود لأغراض أهداف التنمية المستدامة في وقت كوفيد-19" مع الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

70 - وفي الميدان، تتعاون كيانات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا في مجال التنمية المستدامة وتنسق دعمها للاتحاد الأفريقي من خلال المنبر التعاوني الإقليمي الجديد لإفريقيا، الذي يضم أفرقة الأمم المتحدة القطرية ووكالات الأمم المتحدة ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (إفريقيا). وفي آذار/مارس 2021، عقد المنبر اجتماعه السنوي الأول على هامش الدورة السابعة عشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، للتداول بشأن المسائل ذات الأولوية العالية التي من شأنها أن تساعد القارة على التعافي

بشكل أفضل من الجائحة والمضي قدماً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشمل هذه المسائل التعجيل بتنفيذ اتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ والاستثمار في تمكين الشباب والنساء لمساعدة البلدان على جني فوائد العائد الديمغرافي؛ وتطوير تكنولوجيات وحلول رقمية محلية مستدامة وقابلة للتوسع؛ وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ والصمود في مواجهة الكوارث؛ والاستمرار في دعم مبادرة الاتحاد الأفريقي "إسكات دوي البنادق بحلول عام 2030" في سياق كانت فيه جائحة كوفيد-19 عبارة عن مضاعف للقوة في العديد من النزاعات القائمة في القارة.

## سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

71 - أسهمت خطة عام 2030 وخطة عام 2063 في التعجيل بإحراز تقدم وتغيير الطريقة التي تتصدى بها الحكومات الأفريقية وشركاؤها الإنمائيون للتحديات المتصلة بالتحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في أفريقيا. وأدت أزمة كوفيد-19 إلى هدر المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، مثل الحد من الفقر، وإلى تفاقم أوجه عدم المساواة التي تعيق قدرة البلدان الأفريقية على الصمود في وجه الصدمات الخارجية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إلا أن الجائحة توفر أيضاً فرصة للترويج لنقلة نوعية وإعادة صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية، من أجل تحقيق المزيد من الإدماج وضمان تعاف أفضل للجميع.

72 - وبغية مواصلة تعزيز التقدم الاجتماعي في أفريقيا وتحسين فعالية عمل هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية في أفريقيا، قد ترغب لجنة التنمية الاجتماعية في النظر في التوصيات التالية:

(أ) تحقيقاً للتعافي بشكل أفضل من أزمة كوفيد-19 وتسريع وتيرة النمو الشامل خلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تواصل إيلاء الأولوية للسياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحسين قطاع الصحة، والقضاء على الفقر المدقع، ومكافحة عدم المساواة، لا سيما عدم المساواة بين الجنسين، وتوفير التعليم الجيد وفرص العمل اللائق للجميع؛

(ب) تشمل هذه السياسات اعتماد عقد اجتماعي جديد يمكن أن يغير النظم والمؤسسات كي تصبح أفريقيا أكثر شمولاً ومساواة واستدامة؛ والاستثمار في نظم قوية ومهياة لتوفير الرعاية الصحية مع القيام في الوقت نفسه بتسريع عملية تحقيق التغطية الصحية الشاملة؛ وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية؛ وتيسير التحول الزراعي والريفي والهيكلية، بهدف إيجاد فرص العمل، لا سيما للنساء والشباب؛ والاستثمار في تنمية رأس المال البشري لبناء قدرات سوق العمل؛

(ج) ينبغي للبلدان الأفريقية أن تستثمر في جمع البيانات وسجلاتها وفي البنية التحتية الرقمية والتكنولوجيات الرقمية لتوجيه تنفيذ السياسات والبرامج، وإيجاد فرص العمل، والانتقال إلى الاقتصاد الرسمي، وسد الفجوة الرقمية؛

(د) ينبغي للبلدان الأفريقية وشركائها الإنمائيين اغتنام الفرصة التي تتيحها الجائحة لإيلاء الأولوية للاستثمارات في الحماية الاجتماعية والعمل على تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة من أجل التعافي بشكل أقوى في مرحلة ما بعد كوفيد-19، وبناء قدرات التأهب لمواجهة الصدمات في المستقبل، بما في ذلك الصدمات المناخية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف وتطلعات خطة عام 2063؛

(هـ) ينبغي للمجتمع الدولي، بما فيه مصنعي اللقاحات والبلدان التي تنتج اللقاحات أو التي حققت بالفعل معدلات تلقيح عالية، والمصارف والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف إشراك وتمكين مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (كوفاكس) والصندوق الاستثماري الأفريقي لشراء اللقاحات من أجل تمكين جميع البلدان الأفريقية من تحقيق الأهداف المتعلقة بلقاحات كوفيد-19 بشكل منصف وسريع بحيث يصبح العالم بأسره في مأمن من كوفيد-19 ومتحوراته؛

(و) ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم التمويلي إلى البلدان الأفريقية من أجل الاستثمار في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. فمن شأن هذا الدعم أن يسهم في انتعاشها الاقتصادي والتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063؛

(ز) ينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم مجددا بالتضامن العالمي وأن يعمل معا من أجل الصالح العام للجميع، بمن فيهم الأفريقيون. وينبغي له أيضا أن يدعم شراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. والاتحاد الأفريقي مدعو أيضا إلى مواصلة التعاون مع المنبر التعاوني الإقليمي لأفريقيا من أجل تحقيق انتعاش متكامل ومستدام في أفريقيا.